



منظور سياسة الأمن القومي

# موريتانيا



مركز المراقبة الديمقراطية للقوات  
المسلحة في جنيف



## شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.



## موريتانيا

### ملامح عن الدولة

نمط الحكم	جمهورية إسلامية
السكان:	٣،١٢٩،٤٨٦ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)
إجمالي الناتج المحلي:	٢،٠٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)
المساحة:	١،٠٣٠ كيلومتر مربع
الجماعات العرقية	العرب - البربر ٣٠٪ الحرطين ٤٠٪ السود ٣٠٪
الديانات	الإسلام
مؤشر التنمية البشرية و المرتبة	٠،٥٢٠ المرتبة ١٥٤ من ١٨٢ دولة (٢٠٠٧)
مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي و غياب العنف	٠،٩٣- (٢٠٠٨) يوضح الرقم حالة الحكم على الصعيد الواقع بين ٢،٥ و ٢،٥ علما بأن ٢،٥ هو الرقم المعياري

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي)



### مقدمة

عبئاً على هذه السياسة، التوصل إلى رؤية متكاملة لإعداد المؤسسات المعنية بهذا الشأن.

يهدف تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالأمن القومي حالياً، والتي تتولى السلطة التنفيذية عملية لتنسيقها، إلى إعطاء الأولوية إلى حماية المجتمع وتوفير الأمن للدولة واستمرار التعاون الإيجابي مع شركاء موريتانيا الدوليين وجيرانها. فعلى صعيد أمن الدولة، تم تحقيق سياسة الأمن القومي، في جميع القطاعات المعنية، على مراحل متتالية، تبعا لإمكانيات الدولة. وأما بالنسبة للبعد الخاص بالأمن الإنساني، تم متابعة الأمن القومي بالتعاون مع المجتمع المدني. إذ يوجد إجماع حول هذه المسائل، مع وجود بعض الاختلافات، كما أن الصلة بين انعدام الأمن والتنمية باتت ملحوظة بشكل متزايد.

لذا سيكون من الجيد توضيح قيمة تحديد سياسة الأمن القومي بصفة رسمية في موريتانيا. وستعمل السلطات في هذا الاتجاه في ظل توافر المناخ الإقليمي المناسب، والأوضاع العالمية الملائمة.

تمثل عملية إعداد مبادئ العمل الخاصة بالأمن القومي لجمهورية موريتانيا الإسلامية حالياً أولوية عاجلة إلى جانب إعداد سياسة قومية. وذلك على الرغم من عدم وجود إستراتيجية شاملة للأمن القومي بشكل صريح ورسمي.

ومع ذلك، فإنه نظرا لما شهدته البلاد خلال السنوات الماضية من تغيرات كبيرة ولاسيما الانتقالات السياسية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد حظيت مسألة تحديد سياسة الأمن القومي بأهمية خاصة.

تخضع مسألة تحديد سياسة الأمن القومي لعملية تشترك فيها عدة أطراف من أجل تدعيم الاتفاق عليها. لذا فقد تم تنظيم المجلس العام للديمقراطية (يناير ٢٠٠٩) والمنتدى الوطني حول الإرهاب (أكتوبر ٢٠١٠) وذلك بمشاركة المجتمع المدني. وقد عرضت الحكومة القرارات التي تم التوصل إليها على البرلمان. وعلى ضوء هذه المبادرات، سوف تتيح المناقشات القومية، حول تحديد سياسة الأمن القومي لموريتانيا وسبل تأمينها والمخاطر التي تشكل

## المصالح

تشتمل المصالح الوطنية لجمهورية موريتانيا الإسلامية فيما يلي

- الظواهر البيئية التي من شأنها تهديد الأمن الغذائي بتعريض المناطق الإنتاجية للمخاطر الطبيعية التي تحدث بشكل أساسي نتيجة للظروف المناخية الخاصة للبلاد.
- ضعف المنظومة التعليمية.
- الاختلال الوظيفي داخل المؤسسات العامة.
- انعدام الشفافية للإدارة العامة ونقص الشفافية والفاعلية وانعدام المساواة.
- الإضرابات و المشكلات العامة ولاسيما تلك التي تؤثر على السلام الاجتماعي والوفاق المدني.
- الإرهاب.
- الإجرام والعنف.
- سيطرة السياسة على السياسات العامة.
- فساد الأنظمة.
- ضعف الاستدامة الثقافية للمواطنين والقصور التنظيمي داخل المجتمع المدني.
- أما عن التهديدات الخارجية التي تواجه أمن جمهورية موريتانيا الإسلامية فتشمل التالي:
- المخاطر التي تهدد السلامة الأراضي بموريتانيا وسيادتها.
- التهديدات والهجمات التي يتم ارتكابها من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول الموجودة عبر الحدود الوطنية.
- شبكات الإجرام التي تعثوا فسادا في المناطق الساحلية وما يليها ولاسيما التي تعمل في تجارة المخدرات والمواد المحظورة والأسلحة الخفيفة.
- الهجرة السرية غير الشرعية.
- الإرهاب.
- التصادمات بين شبكات الإجرام الدولية و شبكات الإرهاب من الجماعات الإسلامية المتطرفة.
- تدهور النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

- حماية سيادة البلاد.
- الدفاع عن وحدة الأراضي.
- تعزيز الوحدة الوطنية.
- تعزيز بناء الدول
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية واستمرارية المؤسسات الديمقراطية.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.
- أمن ورفاهية ورخاء المواطنين.
- الحفاظ على سيادة القانون والعدالة
- الحفاظ على قيم الدين الإسلامي وتنميتها.
- استمرار توارث المبادئ الخاصة بتقاليد موريتانيا
- حماية الوفاق المدني.
- حماية حريات الأفراد وحقوقهم الأصلية.
- مكافحة الفقر.
- حماية الموارد الطبيعية واستغلالها في إطار التنمية الاقتصادية الوطنية.
- استمرار التفاهم مع دول الجوار ولاسيما مناطق المغرب وغرب أفريقيا والمنطقة الساحلية والصحراوية.
- مكافحة الإجرام عبر الحدود الوطنية في إطار التعاون الإقليمي والدولي.

## التهديدات

تشمل التهديدات الداخلية لأمن جمهورية موريتانيا الإسلامية التالي:

- تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الفقر.

- انعدام الأمن الغذائي.

## السياسات العامة

- تنمية القدرات في مجال الاستخبارات بغية التأقلم على التحديات الأمنية المنزليو والإقليمية والدولية.
- تعزيز اللوجستية وتطوير الجيش إلى جانب التعاون مع دول الجوار والدول الصديقة، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات أمنية مشابهة من أجل تنمية أعمال الأمن القومي والقيام بها بشكل مشترك.

## أدوات التنفيذ

إن إدخال السياسات العامة المتعلقة بالأمن القومي في حيز التنفيذ، يقتضي عملية تنفيذ منسقة، تظهر بشكل خاص من خلال المحاور التالية:

- المشروعات الاقتصادية التي تعطي أولوية استراتيجية للهياكل الأساسية (الطرق، الموانئ، المطارات)، والقطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، تربية المواشي، صيد الأسماك) والقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة).
- تحسين الأمن الغذائي من خلال أعمال وزارة التنمية الريفية ومفوضية الأمن الغذائي المكلفتان بالعمل بشكل مشترك في مكافحة النقص الغذائي من خلال تلبية الاحتياجات بشكل أكبر، والقيام بتنمية القطاع في إطار السياسة الوطنية للأمن الغذائي.
- القضاء نهائياً على الفقر ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال بناء كادر استراتيجي لمكافحة الفقر، تشرف عليه مفوضية للأعمال الإنسانية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي تضم ممثلي السلطات المحلية والمنظمات المهنية الاجتماعية والمجتمع المدني.
- تتولى وكالة وطنية لمساندة اللاجئين وإدخالهم، بمساعدة شركاء فنيين وماليين، إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتشجيع الحقوق والحريات فضلاً عن تقليل الفروق الاجتماعية.
- اعتماد استراتيجية اجتماعية لمكافحة الفساد بهدف تصحيح إدارة المصروفات العامة وإعادة التوزيع العادل للثروات القومية، يعضدها عمل استباقي من جهاز التفتيش العام للدولة.
- قيام وزارة الشؤون الدينية بالعديد من الجهود من أجل دحض الأيديولوجية الجهادية، من خلال إقامة

في إطار دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١، الذي ينظم عمل المؤسسات ويحدد الإطار الدائم للعمل الحكومي، تخضع عدد من السياسات العامة ولأسيما الإصلاحات الهامة التي تجري حالياً في المرافق الصحية، للتغيير بغية حماية المصالح العامة.

وسيقوم توحيد هذه السياسات العامة من خلال رؤية متكاملة بحث السلطات على القيام بالأعمال التالية :

- بناء القدرات لمواجهة الضعف المستمر على مستوى الهياكل الأساسية.
- إعداد وتبسيط المشروعات التحديث بهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد القومي وتنوعه، من أجل إيجاد نمو اقتصادي قوي والحد من الفقر.
- رفع مستوى النسيج الصناعي من خلال تنمية الهياكل الأساسية، خاصة في قطاعات المرافق الصحية والكهرباء والوصول إلى المياه وفي مجال مصلحة الطرق والمواصلات وشبكات الطرق.
- تزويد الإدارات بالآلات وبناء القدرات الهيكلية من أجل تنمية ممارسة الحكم الجيد والرشد والعدل الذي يقوم على الشعور بالمسئولية والمثالية.
- تكثيف الإجراءات التي من شأنها مكافحة الفقر.
- تأمين الهياكل الأساسية غير المعتمدة الخاصة بالمدارس، والتي لا تتوافق مع المعايير المتعلقة بالصحة والمعدات.
- إقامة حملة قومية لمكافحة الفساد والتبذير بهدف إعادة ترسيخ السلامة العامة.
- اعتماد برامج عمل قائمة على حماية المجتمع والتوزيع العادل للثروات المنتجة.
- عدم حصر نطاق سياسات الدفاع والأمن من أجل القضاء على نقاط الضعف في الأمن الداخلي وتأمين الإشراف الديمقراطي للقوات المسلحة.
- تحديث قطاعات الشرطة الوطنية والعسكرية من خلال الحصول على معدات تكنولوجية وتحسين الموارد البشرية.
- نشر عناصر لمراقبة الأراضي من أجل مكافحة شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين سواء عن طرق الإيواء المؤقت أو إعادة القسرية.

## المصادر

برامج توعية وندوات و منتديات.

- دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ لجمهورية موريتانيا الإسلامية.
- الموقع الرسمي لحكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية:  
www.mauritania.mr

- مؤتمر المائة المستديرة الخاص بموريتانيا، "استقرار وتنمية موريتانيا: ضرورة من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والدولي" بروكسيل، ٢٢-٢٣ يونيو ٢٠١٠.
- جمهورية موريتانيا الإسلامية، "الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠"
- المركز الموريتاني لتحليل السياسات "تحليل الوضع، والرؤى الخاصة بالتنمية البشرية في موريتانيا" أغسطس ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العربي حول التنمية البشرية ٢٠٠٩- التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في البلاد العربية.

## ملحوظات إضافية

تأثرت عملية تحديد سياسة الأمن القومي في جمهورية موريتانيا الإسلامية خلال العقد الماضي، بأربع مجموعات من العوامل المؤثرة التي تزامنت مع بعضها البعض، بشكل خاص، وهي:

- إرساء إجراءات معيارية ومؤسسية خلال العقد الماضي (إعداد النصوص، وإنشاء الهياكل، ومراجعة تشغيل المؤسسات).

- الانتقال السياسي الذي أعقب وصول القوات المسلحة والأمن للحكم، في أغسطس ٢٠٠٥ (حتى مارس ٢٠٠٧) وفي أغسطس ٢٠٠٨ (حتى يوليو ٢٠٠٩).

- تحول التهديدات الخارجية وظهور تهديدات داخلية جديدة، والتي ترتبط في بعض الأحيان بالتهديدات الخارجية.

- شدة وتعقد المسائل التي يعاد تشكيلها، المتعلقة بالتعاون الأمني في إطار إقليمي ودولي.

وقد يسفر ارتباط هذه العناصر ببعضها عن ظهور فترة هامة من التحول في موريتانيا تكون خلالها المسائل المتعلقة بالأمن القومي في المقام الأول.

ولم تعد الدولة تشكل تهديدا للمواطنين وأصبحت أقل ضعفا مما كانت عليه في الماضي.

وأصبح الآن استقرارها وعملها هما الاتجاهان الأكثر أهمية وذلك من أجل تحديد سياسات وطنية خاصة بالأمن وتنفيذها.

كما تمثل المشاركة في تحديد هذه السياسات مرحلة أساسية في مشروع المجتمع الموريتاني، وتسعى الدولة لتوفير المزيد من الجهود من أجل إرساء قيمة الرؤية المشتركة بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بما تقدمه من تحسن واستمرارية في سياسة الأمن القومي.









